

التقرير الوطني الأول

لتنافسية الاقتصاد السوري 2007

الملخص التنفيذي



يهدف التقرير الوطني الأول للتنافسية الاقتصاد السوري إلى تسليط الضوء على قضية هامة جداً تتعلق بالواقع الحالي للتنافسية الاقتصاد السوري، وقدرته على مواجهة التحديات التي تفرضها عملية الانتقال نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، لجهة الانفتاح على العالم وتحرير التجارة والتنافس في الأسواق المحلية والخارجية والقدرة على جذب المزيد من الاستثمارات بما يحقق أهداف النمو المستدام وعدالة التوزيع.

كما يهدف التقرير إلى:

- المساهمة في نشر مفهوم التنافسية في مختلف الأوساط السورية (قطاع الأعمال، الجامعات والباحثين، المسؤولين وصانعي القرار).
- اطلاع المستثمرين والمهتمين سواءً الأجانب أو رجال الأعمال السوريين في الاغتراب على الإمكانيات التي يتمتع بها الاقتصاد السوري.
- تحديد موقع سورية التنافسي مقارنة بالبلدان الأخرى وخاصة دول الجوار والدول ذات الظروف المشابهة.
- تحديد نقاط القوة والضعف وتسلط الضوء على النقاط الأكثر أولوية في تحسين تنافسية الاقتصاد السوري.
- رصد آثار التشريعات والتعديلات والخطوات الإصلاحية التي شهدتها الاقتصاد السوري مؤخراً.

يتألف التقرير من قسمين رئيسيين، **القسم الأول** يتحدث عن التنافسية في الفكر والأدبيات الاقتصادية، وهو يضم ثلاثة فصول (من الأول الى الثالث).

يقدم **الفصل الأول** منها عرضاً لمفهوم التنافسية وأنواعها، ويتناول التعاريف المختلفة للتنافسية على مستوى المنشأة، القطاع والاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني يتضمن تعريفاً بمؤشرات التنافسية وطرق قياسها وأهم الهيئات والمؤسسات المعنية بقياس التنافسية ومؤشراتها، ويقدم عرضاً لأهم المنهجيات المتبعة في قياس التنافسية وطرق احتساب مؤشراتها، ويتناول المنهجيات التي يتبعها كلاً من المنتدى الاقتصادي العالمي في (سويسرا)، المعهد الدولي للتنمية والإدارة في (سويسرا) والمعهد العربي للتخطيط (بالكويت) في احتساب وقياس مؤشرات التنافسية.

الفصل الثالث من التقرير يتناول مشروع دعم الجاهزية التنافسية المنفذ بالتعاون ما بين الحكومة السورية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويتضمن تعريفاً للمشروع وأهدافه التي من أهمها: نشر مفهوم التنافسية الشامل بين مختلف شرائح قطاع الأعمال وبناء القدرات الوطنية. قياس مؤشرات تنافسية الاقتصادي السوري ومقارنتها مع مجموعة من الدول الأخرى. المساعدة على تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية في سورية. كما يتضمن هذا القسم تعريفاً بمكونات المشروع وآلية التنفيذ، الجهات المستفيدة من المشروع، الأعمال والانجازات المحققة.

القسم الثاني من التقرير يُعنى ويهتم بتنافسية الاقتصاد السوري، ويتألف من ثلاثة فصول (من الرابع الى السادس).

الفصل الرابع بعنوان تحليل مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري، وهو يقدم أسباب ومبررات الاهتمام بتنافسية الاقتصاد السوري في الفترة الحالية، ويتطرق الفصل لنتائج إدراج سورية في تقرير التنافسية العربي 2007، وتقرير التنافسية العالمي 2007 - 2008.

وفي هذا الفصل عرض وتحليل مفصل للنتائج المحققة في كل مؤشر من مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري على المستوى

الإجمالي والجزئي وأسباب هذه النتيجة مع مقارنة الترتيب في عامي 2006 و 2007، ويخلص الفصل إلى عرض أهم نقاط القوة والضعف لمؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري.

الفصل الخامس يتناول تحليل تنافسية الاقتصاد السوري، وسبل تسهيل وتأمين مستلزمات انتقاله إلى مرتبة أعلى على سلم التنافسية العالمي. إذ يتناول الأسس وأولويات العمل المطلوبة لتحقيق النجاح في تطوير الاقتصاد السوري وتعزيز تنافسيته المستقبلية مع الإشارة إلى المؤشرات الأكثر مساهمة في تحسين تنافسية بيئة الأعمال انطلاقاً من تصنيفه الحالي ضمن مجموعة البلدان المعتمدة على عوامل الإنتاج. ويحتوي الفصل على تصور زمني لانتقال الاقتصاد السوري إلى المرحلة الانتقالية المؤهلة لدخوله في مرحلة الاقتصادات المعتمدة على الكفاءة والاستثمار، والتي من المتوقع أن يدخلها في العام 2011 بحسب معدلات النمو (مقاسة بحصة الفرد من الناتج) الواردة في الخطة الخمسية العاشرة.

وقد تم استخدام منهجية البروفيسور مايكل بورتر المعتمدة من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي في تحليل تنافسية كل من:

- الاقتصاد الكلي والإطار السياسي والاجتماعي والقانوني.
- الاقتصاد الجزئي وبيئة الأعمال.

وترتكز منهجية التحليل المستخدمة إلى حقيقة مفادها أن الثروة تتحقق على مستوى الاقتصاد الجزئي عندما تقوم المنشآت المحلية بتوليد القيمة المضافة من خلال عملياتها الصناعية والخدمية معتمدة على طرق إنتاج واستراتيجيات كفوءة، (مستوى الإنتاجية).

بينما يؤمن استقرار الاقتصاد الكلي، الاستقرار السياسي، البيئة التشريعية والظروف الاجتماعية، الغطاء الناظم للعملية الإنتاجية وبالتالي استدامة النمو.

ويحتوي الفصل الخامس أيضاً على تحليل تفصيلي لمؤشرات تنافسية كل من الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي من خلال استخدام نموذج ماسة بيئة الأعمال التي تتكون من أربعة أبعاد رئيسية هي:

- سياق الاستراتيجية والتنافس القوي.
- ظروف عوامل الإنتاج.
- ظروف الطلب.
- الصناعات والمؤسسات الداعمة.

أخيراً وفق تحليل المؤشرات التي يتألف منها كل بعد من هذه الأبعاد تم تحديد المؤشرات التي يجب إعطاؤها الأولوية في تحسين تنافسية الاقتصاد السوري وذلك انطلاقاً من ترتيبها الحالي والنسبة المئوية لتتقلها في مؤشر التنافسية الإجمالي.

أما الفصل السادس والأخير فهو بعنوان أولويات تنافسية الاقتصاد السوري وهو يعرض بعض السياسات المقترحة لتحسين ودعم تنافسية الاقتصاد السوري وذلك اعتماداً على:

- نقاط الضعف التي تم رصدها من مقارنتي قياس تنافسية الاقتصاد السوري للأعوام 2006 و 2007.
- المؤشرات ذات الأولوية التي تم تحديدها من تحليل تنافسية الاقتصاد السوري، (اعتماداً على المساهمة في المؤشر الإجمالي والترتيب الحالي المتأخر جداً لهذه المؤشرات).
- النقاط الأكثر إعاقة للأعمال في سورية وفقاً لاستطلاع رأي رجال الأعمال.

كما يستعرض أهم سياسات دعم التنافسية الواردة في الخطة الخمسية العاشرة والتي إذا ما تم تنفيذها فإنها ستؤدي بدون شك إلى تحسن كبير في ترتيب سورية على سلم تنافسية الاقتصاد العالمي، وستشكل عامل جذب كبير لاستثمارات محلية وأجنبية بما يخدم أهداف النمو المستدام والرفاهية. من هنا تأتي أهمية استمرار قياس مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري ومقارنتها سنوياً لأنها تعتبر أداة إضافية بيد أصحاب القرار والمسؤولين عن تتبع تنفيذ الخطط والسياسات والقوانين والتشريعات الجديدة.

1- أداء وملامح الاقتصاد السوري:

اعتمدت سورية منذ أواخر الخمسينيات نهج التخطيط المركزي، وتوسّع كلٌّ من دور الدولة وحجم القطاع العام في الحياة الاقتصادية إلى درجة كبيرة على حساب تراجع دور القطاع الخاص.

وفي فترة السبعينيات تم تبني مفهوم التعددية الاقتصادية لتفعيل دور القطاع الخاص ومشاركته في الحياة الاقتصادية، إلا أن استجابته لم تكن بالمستوى المطلوب، وفي نهاية الثمانينيات تعرضت سورية لازمة مالية، مما دفع لإجراء تحولات هامة نحو توسيع مشاركة القطاع الخاص وتحرير التجارة، وكان قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 خطوة هامة على طريق جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما تم تعديل العديد من القوانين ووقعت سورية العديد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة.

وبقي الاقتصاد السوري مزيجاً من اقتصاد سوق واقتصاد مخطط، إلى أن تم حسم الخيار باتجاه اقتصاد السوق الاجتماعي.

تمثل المرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد السوري حالياً من اقتصاد قائم على التخطيط والحماية إلى اقتصاد سوق اجتماعي، مرحلة حرجية لكل من صانعي القرار وقطاع الأعمال. وهي تطرح نوعاً جديداً من القضايا والتحديات التي يجب التنبيه لها، وفي مقدمتها قضية تنافسية الاقتصاد الوطني وسبل تحسينها، وما يتطلبه ذلك من تعديلات في البنية التحتية المادية والبنية التشريعية القانونية والإدارية والمؤسسية العامة والخاصة.

تمتلك سورية مجموعة كبيرة من المزايا النسبية التي يمكن تحويلها إلى ميزات تنافسية مثل: التراث المعماري والحضاري العريق القائم على الصناعات التقليدية المتوارثة، الموارد الطبيعية المتنوعة، الموقع الجغرافي الهام والمميز، الجالية السورية الكبيرة المنتشرة في أرجاء المعمورة؛ والتي تضم خامات وكفاءات ورجال أعمال بقدرات مالية كبيرة، الإنسان المحب للعمل القادر على اكتساب المهارات والعلوم بسرعة عالية، التنوع والغنى الطبيعي وانتشار الأوبد الأثرية التي تؤهل سورية لأن تكون مقصداً سياحياً مهماً.

يتسم الاقتصاد السوري بتنوع الموارد وتعددتها، حيث شكلت الزراعة حوالي 24 % من الناتج في العام 2006، واستقطبت حوالي 20 % من قوة العمل، وتعتبر الحبوب والقطن والزيتون والخضار والفواكه أهم المنتجات الزراعية. أما الصناعة والتعدين والتي تتضمن الصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية وخدمات الماء والكهرباء فتساهم بنسبة 24 % من الناتج المحلي الإجمالي، ويستقطب القطاع الصناعي 15 % من قوة العمل السورية، تساهم الصناعات الاستخراجية بنسبة 16 % من الناتج المحلي الإجمالي بينما لم تتجاوز مساهمة الصناعات التحويلية 7 % في العام 2006. ويعتبر تراجع الإنتاج النفطي الذي انخفض من 600 ألف برميل يومياً في منتصف التسعينيات إلى أقل من 400 ألف برميل حالياً، من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد السوري والمسؤولين عنه.

وتشكل التجارة حوالي 19 % من الناتج، بينما يشكل النقل والاتصالات حوالي 12 % من الناتج عام 2006. ويتوزع الباقي على قطاعات المال والتأمين والعقارات والخدمات (18 %) أما البناء فيساهم بحدود 3 % فقط.

شهدت معدلات النمو الاقتصادي في سورية تقلبات كبيرة خلال الثلاثين عاماً الماضية ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها ما هو ذاتي يعود للسياسات المتبعة ومنها ما هو موضوعي يعود للظروف الإقليمية وعوامل المناخ وغيرها. ورغم أن معدلات النمو قد بدأت تشهد تحسناً ملحوظاً في السنوات الأخيرة مدفوعة بالاستثمار الخاص وتحسن الصادرات غير النفطية، إلا أن استدامة هذا النمو يعتبر تحدياً وتأكيذاً على صوابية التوجه نحو الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي، وما يملئ ذلك من ضرورة الاهتمام بتنافسية الاقتصاد السوري والتركيز على زيادة الإنتاجية كونها المصدر الرئيسي لزيادة النمو والرفاهية.

حصلت تطورات هامة على المناخ الاستثماري وبيئة الأعمال في سورية خلال السنوات الأخيرة، تمثلت بخطوات تشريعية في مجال تحديث الأنظمة والتشريعات الضريبية وتحرير الاقتصاد وإصلاحات أخرى في قطاعات المال والمصارف والتأمين. انعكست الإصلاحات والتدابير المتخذة منذ العام 2005 ليس فقط بتحسين ترتيب سورية في مؤشرات البنك الدولي بل أيضاً بتحقيق قفزة هامة في الاستثمار خلال العامين (2005-2006)، حيث ازدادت الاستثمارات (المشملة على القانون 10) في عام 2006 حوالي اثنا عشر ضعفاً عما هو عليه الحال في عام 2001، ويأتي صدور المرسوم رقم 8 للعام 2006 كخطوة هامة في تعزيز بيئة الأعمال والاستثمار في سورية.

أما بالنسبة للمالية العامة والسياسة الضريبية وعلى الرغم من التطورات الكبيرة والمراجعة الشاملة للنظام الضريبي والتبسيط الملموس للنظام الضريبي وتوحيد الضرائب المتعددة، ورغم انخفاض معدلات الدين العام، فإن أخطاراً حقيقية تتهدد استمرار أوضاع المالية العامة في سورية، تتمثل في تزايد أرقام العجز في الموازنة نتيجة ارتفاع حجم الدعم وتراجع الإيرادات النفطية، إضافة لمشكلة التهرب الضريبي.

القطاع المالي والمصرفي بدوره شهد إصلاحات ملموسة انطلاقاً من أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة النقدية والقطاع المالي والمصرفي كقاطرة للإصلاح ومحرك للنمو، حيث صدرت مجموعة كبيرة من القرارات والقوانين ابتداءً من قانون النقد الأساسي (رقم 23 لعام 2002) وصولاً إلى المرسوم رقم 15 للعام 2007 الخاص بمؤسسات التمويل الصغير.

وقد كانت نتيجة هذه الإصلاحات جيدة ومبشرة إذ انضم إلى المصارف العامة الستة العاملة في سورية العديد من المصارف الخاصة التجارية والإسلامية، إضافة إلى العديد من شركات التأمين الخاصة وشركات التكافل الإسلامية وعدد من شركات الصيرفة.

أما على صعيد المصرف المركزي والسياسة النقدية فتستمر الجهود نحو إعطائه المزيد من الاستقلالية ليتمكن من مزاوله مهامه في إدارة سياسة نقدية مستقلة وفاعلة خصوصاً في الحفاظ على معدلات الأسعار وبما يمكنه من لعب الدور المطلوب في تحقيق الرقابة المصرفية الفاعلة.

ساعدت أسعار النفط المرتفعة في السنوات السابقة على مواجهة العجز التجاري غير النفطي. وسجل الميزان التجاري فائضاً مقبولاً حتى عام 2003، ومع انخفاض صادرات سورية من النفط بدأ فائض الميزان التجاري بالتراجع، وأصبح الوضع الخارجي ضعيفاً نسبياً. إلا أن تحسناً ملموساً طرأ على الصادرات السورية في السنوات الأخيرة حيث ازدادت صادرات القطاع الخاص عام 2006 بمقدار ثلاثة أضعاف ما كانت عليه عام 2000، لتصل نسبة مساهمته في الصادرات إلى 55 % مقابل 18.5 % عام 2000، كما طرأ تغير على تركيبة صادرات القطاع الخاص إذ تحسنت صادرات القطاع الخاص من المنتجات النهائية من 11.6 % عام 2000 إلى 37.6 % عام 2006. وهذا ما يؤكد على إمكانية وقدرة القطاع الخاص في المساهمة بشكل أكبر في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد السوري. ورغم كل ذلك ما زالت شروط التبادل التجاري مع الخارج حالياً في غير صالح سورية مما يتطلب تغيير تركيبة الصادرات نحو السلع عالية المحتوى التقني والقيمة المضافة.

2- مفهوم التنافسية ومؤشرات قياسها

إن تحديد مفهوم التنافسية أمرٌ في غاية الأهمية، كونه يساعد على تحديد جوانب ومعالم هذه المسألة ونطاقها ومؤشرات قياسها وكيفية قراءتها وتحليلها وبالتالي وضع السياسات لتعزيزها، ولكنها أيضاً مهمة شاقة ذلك لأن التنافسية مفهوم يتميز

بالحدّثة وتعدد المستويات، ولا يوجد حتى الآن إطار نظري قوي ومتناسك يسمح بتحديدده بشكل دقيق ومحكم. جاءت الفكرة الأولى لمفهوم التنافسية من أدبيات مدرسة إدارة الأعمال كونها (التنافسية) تشكل الأساس لتحليل استراتيجيه قطاع الأعمال. إذ تتنافس الشركات في الحصول على الموارد، وأكبر نسبة من الحصة في الأسواق، بهدف تحقيق أكبر قدر من الربحية. كان ذلك خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي التي عرفت عجزاً كبيراً في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية خاصة في تبادلاتها مع اليابان.

تعاظم الاهتمام بمفهوم التنافسية منذ منتصف الثمانينيات وبداية التسعينات كنتاج للنظام الاقتصادي العالمي الجديد المترافق مع التوجه العام نحو اعتماد وتطبيق آليات اقتصاد السوق في مختلف البلدان، وأصبحت معايير ومؤشرات التنافسية ضمن مجموعة الأولويات على جدول أعمال الدول المتقدمة بشكل أساسي والدول الصناعية الناشئة، ومؤخراً الدول النامية. كثيراً ما يتداخل مفهوم التنافسية مع عدة مفاهيم أخرى، من بينها النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول، الأمر الذي يجعل من إيجاد وتحديد تعريف دقيق للتنافسية مهمة صعبة، إضافة إلى عامل مهم هو ديناميكية التغير المستمر في مفهوم التنافسية. ونتيجة لهذا التباين ظهرت في الأدبيات الاقتصادية ولدى الجهات المهتمة بقياس التنافسية تعريف عديدة للتنافسية على المستوى الوطني والتي تختلف بدورها عن تنافسية المنشأة والقطاع، فإذا كانت تنافسية المنشأة تعني «قدرتها على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين»، فإن التنافسية الوطنية تعني: «قدرة الدول والحكومات على توفير الظروف الملائمة التي تمكن مختلف المؤسسات العاملة فيها من الوصول بمنتجاتها إلى الأسواق المحلية والخارجية، بما يساهم في زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي واستدامتها متوافقة بإعادة توزيع أكثر عدالة للدخل». أي أن التنافسية تُصنع وتُبنى عبر مجموعة من السياسات والإجراءات التي تنتهجها الدول للمساعدة على خلق البيئة التمكينية لتحويل الميزات النسبية لديها إلى مزايا تنافسية.

لقد قامت جهات عديدة بإيجاد وتطوير مؤشرات مركبة كمية ونوعية لقياس تنافسية الدول وتحديد موقعها على سلم الترتيب العالمي للتنافسية. وغالباً ما تتكون هذه المؤشرات المركبة من مؤشرات من المستوى الأول (أساسية) تتعلق بقطاعات معينة من الاقتصاد، وهذه المؤشرات الأساسية بدورها تتكون من مؤشرات من الدرجة الثانية (فرعية) تختص بقضايا وجوانب رقمية أو نوعية للأداء الاقتصادي لقطاع أو اتجاه محدد.

وتختلف هذه المؤشرات ومكوناتها حسب المفهوم والتعريف المعتمد للتنافسية، ومن أشهر المؤشرات المركبة لقياس التنافسية على الصعيد الدولي: مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي ومؤشر المعهد الدولي للتنمية والإدارة. ويمكن اعتبار المؤشرات التي يعتمد عليها المعهد العربي للتخطيط نموذجاً للمؤشرات البسيطة كونها تعتمد فقط على مكونات إحصائية رقمية في بناء مؤشرات التنافسية وقياسها.

3- مشروع دعم الجاهزية التنافسية

يندرج مشروع «دعم الجاهزية التنافسية» ضمن برنامج التعاون الفني ما بين الحكومة السورية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بهدف دعم وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد السوري، وذلك بشكل رئيسي من خلال:

- 1) نشر مفهوم التنافسية الشامل بين مختلف شرائح قطاع الأعمال وبناء القدرات الوطنية.
- 2) قياس مؤشرات تنافسية الاقتصادي السوري ومقارنتها مع مجموعة من الدول الأخرى.
- 3) المساعدة على تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية في سورية.

وفي هذا الإطار تم تأسيس وحدة التنافسية والمرصد الوطني للتنافسية وبناء قدرات فريقي عملهما. اعتمدت آلية تنفيذ المهام التقنية لفريق عمل التنافسية منهجية ماسة بورتير (Porter Diamond) وقوى السوق الخمس اللتين وضعهما البروفيسور مايكل بورتير في تحليل تنافسية المنشأة والقطاع الصناعي. وتم إعداد دراسات خاصة بتحليل سلسلة الإنتاج والقيمة في قطاع الصناعة التحويلية: صناعة الجلود في سورية، صناعة الملابس القطنية، تنافسية صناعة السيروم

في سورية، وإعداد توضيب ثمار النقل واللوزيات في سورية. كما تم إعداد دراسات أخرى عن تنافسية القطاع المالي والمصرفي في سورية.

بدوره اعتمد فريق عمل المرصد المقاييس الدولية المطبقة لدى المؤسستين الدوليتين المعنيتين بقياس مؤشرات التنافسية: المنتدى الاقتصادي العالمي والمعهد الدولي للتنمية والإدارة. حيث تم إدراج سورية في تقارير التنافسية الدولية والإقليمية لأول مرة.

وفي مجال نشر مفهوم التنافسية في سورية تم إقامة عدة دورات تدريبية لعدد من العاملين في بعض الوزارات والجهات المعنية، كما تم تنظيم عدد من اللقاءات وورش العمل في مختلف المحافظات.

4. نتائج قياس مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري:

يُدرج الاقتصاد السوري وفقاً لتصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي لتنافسية الاقتصادات الوطنية ضمن مجموعة الدول النامية المعتمدة على عوامل الإنتاج كمحرك أساسي للنمو. وفي أول مشاركة ضمن «تقرير التنافسية العربي 2007» الصادر عن المنتدى احتلت سورية المرتبة 84 من أصل 128 دولة ضمها التقرير، متقدمة على الكثير من الدول مثل جورجيا، فنزويلا، صربيا والبارغواي. وجاء ترتيب سورية ضمن مجموعة الدول النامية التي تعتمد على عوامل الإنتاج كمحرك للنمو في المرتبة 12 من أصل 48 دولة.

أظهر تقرير التنافسية العالمي 2007-2008 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي تقدماً مقبولاً في مؤشر التنافسية الكلي المعزز لنمو الاقتصاد السوري، إذ تقدمت سورية أربع مراتب وحصلت على المرتبة 80 من أصل 131 دولة ضمها التقرير.

تطور ترتيب المؤشرات الرئيسية لتنافسية الاقتصاد السوري -2006-2007				
تطور الترتيب	الترتيب		المؤشر الرئيسي	
	2007 (2)	2006 (1)		
4+	80	84	مؤشر التنافسية الإجمالي	
+12	61	73	مؤشر المؤسسات العامة والخاصة	1
+4	74	78	مؤشر البنية التحتية	2
-37	98	61	مؤشر الاقتصاد الكلي	3
-25	69	44	مؤشر الصحة والتعليم	4
-8	104	96	مؤشر التعليم العالي والتدريب	5
+11	81	92	مؤشر كفاءة أسواق السلع	6
-26	117	91	مؤشر كفاءة أسواق العمل	7
+6	116	122	مؤشر كفاءة الأسواق المالية	8
0	109	109	مؤشر الجاهزية التكنولوجية	9
new	62	n\ a	مؤشر حجم الأسواق	10
+37	72	109	مؤشر تقدم قطاع الأعمال	11
+6	93	99	مؤشر الإبداع والابتكار	12

(1) تقرير التنافسية العربي 2007، (2) تقرير التنافسية العالمي 2007 - 2008

وبمقارنة الأداء بالنسبة للمؤشرات الرئيسة لتنافسية الاقتصاد السوري في عامي 2006 و2007، نلاحظ وجود تقدم في بعض المؤشرات وتراجعا في بعضها الآخر، وقد كان مؤشر كفاءة قطاع الأعمال أفضل المؤشرات تقدماً (+37) درجة، حيث جاءت سورية في المرتبة 72 مقابل المرتبة 109 عام 2006. وكان مؤشر المؤسسات ثاني أفضل المؤشرات تحسناً (+12) مرتبة، كذلك تحسن الترتيب في مؤشر كفاءة أسواق السلع (+11) مرتبة، وأحرزت مؤشرات كفاءة الأسواق المالية، الإبداع والابتكار تقدماً طفيفاً (+6) مراتب لكل منهما. وحافظ مؤشر الجاهزية التكنولوجية على نفس ترتيبه المتأخر (109).

أما أكثر المؤشرات تراجعاً فكان مؤشر أداء الاقتصاد الكلي (-37) متراجعا من 61 إلى 98، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتفاع معدلات العجز في الموازنة والارتفاع الكبير في معدلات التضخم الناجمة عن أسباب عديدة. وكان مؤشر كفاءة أسواق العمل ثاني المؤشرات تراجعاً (-26) من المرتبة 91 إلى المرتبة 117، كذلك تراجع ترتيب سورية (-25) مرتبة في مؤشر الصحة والتعليم، وتراجع ترتيب التعليم العالي والتدريب (-8) مراتب (بسبب تراجع مؤشر أعداد المتدربين).

التغير	2007	2006	مؤشر المؤسسات	1
+12	61	73		

يُعنى هذا المؤشر بالطريقة التي تتدخل وتؤثر بها المؤسسات المدنية العامة المختلفة في الاقتصاد، سواء من حيث التسهيلات والحوافز، أو العوائق التي تضعها البنية المؤسساتية على بيئة الأعمال والنمو الاقتصادي، كما يهتم بكيفية قيام المجتمعات بتوزيع أعباء استراتيجيات التنمية وتقاسم مكاسبها بين فئات المجتمع. إن قضايا مثل نزاهة القضاء وسرعته في إنجاز الدعاوى، التكاليف الإضافية التي سيتكبدها قطاع الأعمال نتيجة الرشاوى التي سيضطر لدفعها لإنجاز معاملات الاستيراد والتصدير، انجاز التكاليف الضريبية والأتاوات غير الشرعية التي تدفع لإنجاز مختلف الأعمال، هي قضايا في غاية الأهمية للمستثمرين من ناحية تأثيرها على تكاليف الإنتاج وبالتالي على تنافسية الاقتصاد.

المؤشرات الفرعية لمؤشر المؤسسات

الرقم	المؤشر	2006	2007	ملاحظات
1.01	حقوق الملكية	88	31	ميزة تنافسية
1.02	حقوق الملكية الفكرية	91	79	
1.03	هدر الأموال العامة	43	114	
1.04	الثقة في السياسيين	63	53	
1.05	استقلال القضاء	88	80	
1.06	الفساد في عمل الموظفين	72	77	
1.07	الإنفاق الحكومي	78	76	
1.08	عبء التشريعات الحكومية	86	78	
1.09	كفاءة البيئة القانونية	n/a	77	
1.10	شفافية السياسات الحكومية	n/a	112	
1.11	كلفة الإرهاب على الأعمال	29	3	ميزة تنافسية
1.12	كلفة الجريمة على الأعمال	20	1	ميزة تنافسية
1.13	الجريمة المنظمة	20	7	ميزة تنافسية
1.14	جودة خدمات الشرطة	46	84	
1.15	أخلاقيات المؤسسات الخاصة	58	79	
1.16	قوة أنظمة المحاسبة والرقابة	124	120	
1.17	كفاءة مجالس الإدارة	118	86	
1.18	حماية حقوق صغار المساهمين	92	49	ميزة تنافسية

يعكس التحسن الكبير في ترتيب هذا المؤشر الإجمالي (12 مرتبة) صحة التوجهات العامة للقائمين على الاقتصاد السوري وصوابية التشريعات التي يتم إصدارها بغية تبسيط الإجراءات وإزالة العراقيل وتحسين بيئة الأعمال وجاذبية الاقتصاد للمستثمرين ورجال الأعمال بغية جذب المزيد من الاستثمارات وفتح المجال أمام القطاع الخاص للقيام بدوره المطلوب في تحقيق معدلات النمو المرغوبة. لا يعكس وجود حزمة متطورة من الأنظمة والقوانين بالضرورة جودة البنية المؤسساتية للبلدان، إذ لابد من وجود جهاز قادر وفعال يقوم بمتابعة وتطبيق هذه القوانين، والتأكد من حسن سيرها وقياس أثارها على نجاح خطط وبرامج التنمية والتطوير، وبالتالي أثرها في تحسين القدرات التنافسية لاقتصادياتها.

المؤشر	2006	2007	التغير
2 مؤشر البنية التحتية	78	74	+4

يعكس هذا المؤشر مدى أهمية توفر البنية التحتية الأساسية المتطورة التي تعزز من تنافسية الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ويتكون من ثمانية مؤشرات فرعية تتعلق بالطرق والموانئ والنقل الجوي والكهرباء والاتصالات، ونظراً لأن سورية تقع ضمن مجموعة البلدان التي تعتمد على عوامل الإنتاج بالتالي فإن تحسين واقع البنية التحتية المادية ذو أهمية كبيرة على رفع الجاهزية التنافسية للاقتصاد السوري. إن تحسن ترتيب سورية في هذا المؤشر بمقدار طفيف يعكس حجم الجهود اللازمة لرفع كفاءة وجودة البنية التحتية في سورية لتواكب مثيلاتها في الدول المجاورة على الأقل.

المؤشرات الفرعية لمؤشر البنية التحتية

الرقم	المؤشر	2006	2007	ملاحظات
2.01	جودة البنية التحتية	74	75	
2.02	تطور الطرق البرية	61	70	
2.03	النقل بالسكك الحديدية	61	61	
2.04	النقل البحري وجودة الموانئ	84	96	
2.05	جودة النقل الجوي والمطارات	89	77	
2.06	عدد المقاعد أسبوعياً / كم	n\la	79	
2.07	جودة مصادر الطاقة الكهربائية	80	72	
2.08	الخطوط الهاتفية	69	71	

رغم أن سورية تمتلك بنية تحتية لأبأس بها من شبكات الطرق والموانئ والمطارات، شبكة من السكك الحديدية وشبكة توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية والمياه، ومنظومة اتصالات عادية وخلوية تربطها بالعالم الخارجي، إلا أنّ هذه البنية التحتية تتصف بانخفاض مستوى أدائها عن المستويات العالمية، وتعود أسباب تدني وتراجع نسب التنفيذ والجودة إلى عوامل عديدة من أهمها مشاكل التمويل، وعدم استقدام وإتباع صيغ تمويلية حديثة، حيث بات من الملح والضروري جداً في المرحلة القادمة الاعتماد على صيغ تمويل حديثة لجذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية في هذا النشاط واستقدام أحدث الخبرات العالمية في تنفيذ وإدارة مشاريع البنى التحتية لتحسين مستواها كمّاً ونوعاً، كما يجب الاهتمام بالتكامل مع المحيط الإقليمي.

المؤشر	2006	2007	التغير
3 مؤشر الاقتصاد الكلي	61	98	-37

تكمُن أهمية توفر بيئة اقتصاد كلي مستقرة على التنافسية الوطنية في أثرها على توقعات المستثمرين والمتعاملين مع الاقتصاد وتطوراته المستقبلية، ويعكس أداء الاقتصاد الكلي مدى صوابية السياسات والتوجهات الحكومية وأثرها على معدلات النمو والبطالة والعجز والدين العام ومستويات الأسعار والتضخم. يعكس التراجع الكبير في هذا المؤشر (37-) مرتبة مصاعب وتحديات تواجه بيئة الاقتصاد الكلي في سورية، بدءاً من ارتفاع معدلات العجز في الموازنة مروراً بمعدلات التضخم العالية التي رافقت حالة النمو، إلى ارتفاع أرقام الواردات الاستهلاكية التي تتهدد استمرار الحساب الجاري.

المؤشرات الفرعية للاقتصاد الكلي

الرقم	المؤشر	2006	2007	ملاحظات
3.01	العجز في الميزانية العامة	92	118	
3.02	معدل الادخار القومي	61	49	ميزة تنافسية
3.03	معدل التضخم	90	114	
3.04	معدل الفائدة المصرفية	24	33	ميزة تنافسية
3.05	الدين العام	73	68	

يشير الكثير من المحللين بأن الاقتصاد السوري، على الرغم من معدلات النمو الجيدة التي شهدتها في السنوات الأخيرة (مدفوعة بارتفاع معدلات الاستثمار الخاص وزيادة الصادرات غير النفطية)، يعاني من تناقضات عديدة حالياً، تتمثل بارتفاع معدلات التضخم، ارتفاع العجز في الميزان التجاري، ارتفاع العجز في الموازنة، معدلات بطالة مرتفعة، جموح استهلاكي، مع سعر صرف قوي!

الرقم	المؤشر	2006	2007	التغير
4	الصحة والتعليم الأساسي	44	69	-25

يعتبر مؤشر الصحة من المؤشرات الهامة في قياس التنافسية، وخاصة للبلدان النامية التي تعاني من انتشار الأمراض والأوبئة، وانخفاض معدلات الحياة، ويظهر تأثير الصحة على التنافسية من عدة نواحي؛ فهو يضع كلفة إضافية على قطاع الأعمال لناحية التدريب والتأهيل، تكاليف العلاج، انخفاض الإنتاجية، الغياب الكبير للعاملين عن أعمالهم خلال مرضهم. حققت سورية مرتبة ممتازة في بعض المؤشرات المتعلقة بالصحة ومكافحة الأمراض، الأمر الذي يعكس نتائج الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة في العقود الماضية لقطاع الصحة والأموال الكبيرة التي أنفقت على هذا القطاع. تعكس المؤشرات المتعلقة بالتعليم الأساسي نوعية ودرجة توفر هذا التعليم للأفراد، وقد حققت سورية نتائج مقبولة في المؤشرات الكمية، إلا أن نوعية التعليم الأساسي ما تزال بحاجة إلى المزيد من الاهتمام عبر تطوير المناهج ورفع سوية المعلمين، ويعتبر تحقيق هذه الأهداف من الأولويات لزيادة تنافسية الاقتصاد، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى أن التعليم الأساسي يقدم المدخلات للتعليم الثانوي والعالي، وكلما تحسنت نوعية التعليم الأساسي كلما خدم ذلك رفع مستويات التعليم الثانوي والجامعي، مما سينعكس إيجاباً على الإنتاجية والتنافسية.

مؤشرات الصحة والتعليم الأساسي الفرعية

الرقم	المؤشر	2006	2007	ملاحظات
4.01	أثر الملاريا على الأعمال	43	44	ميزة تنافسية
4.02	معدل انتشار الملاريا	55	61	
4.03	أثر مرض السل على الأعمال	32	21	ميزة تنافسية
4.04	معدل انتشار السل	56	53	
4.05	أثر الإيدز على الأعمال	24	10	ميزة تنافسية
4.06	معدل انتشار الإيدز	1	1	ميزة تنافسية
4.07	معدل وفيات الأطفال	58	60	
4.08	متوسط توقع الحياة	54	56	
4.09	القيد في التعليم الأساسي	49	51	
4.10	نوعية التعليم الأساسي	n/a	83	
4.11	الإنفاق على التعليم	n/a	104	

التغير	2006	2007
5	96	104
-8		

يمتلك التعليم تأثيراً بالغاً على الإنتاجية والتنافسية، وخاصةً مع التطور والتخصص الذي طرأ على الاقتصاد العالمي، وتحولته إلى اقتصادٍ معرفي يقوم على العلوم والاستخدام الكثيف للتقانة، وعليه أصبح النظام التعليمي مطالباً بتخريج نوعية عالية من اليد العاملة القادرة على التعامل بمهارة مع الابتكارات الجديدة. وقد حققت البلدان التي استثمرت في العنصر البشري من خلال بناء أنظمة تعليم جيدة (وخاصة في التعليم ما بعد الثانوي) درجات عالية من النمو مقارنة بالدول ذات الأنظمة التعليمية التقليدية. كما أن تطوير النظام التعليمي ذو أهمية قصوى للدول التي ترغب بالارتقاء باقتصاداتها نحو مراتب أعلى في سلسلة الإنتاج والقيمة المضافة، حيث أن الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، ذات المحتوى التقني المرتفع، تتطلب عمالة ذات إنتاجية عالية، الأمر الذي يتطلب بدوره تأهيلاً وتدريباً عالياً. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن اليد العاملة الماهرة والمعدة إعداداً جيداً تكسب أجوراً مرتفعة، بالتالي تستطيع أن تحافظ على مهارتها من خلال قدرتها على الإنفاق على التأهيل العالي، بينما اليد العاملة غير المتعلمة وغير المدربة منخفضة الأجر وهذا بدوره لا يمكنها من الحصول على التدريب الجيد وهكذا تبقى كلاً من الإنتاجية والأجور منخفضة.

إن الاستثمار في التعليم لا يعني فقط تخصيص الأموال لبناء المدارس والجامعات والمعاهد، وتجهيزها ودفع الرواتب للمعلمين والموظفين (رغم أهميتها)، بل هو أعمق من ذلك بحيث يشمل الاهتمام بنوعية التعليم المتمثلة بنوعية المناهج ومدى ملاءمتها لاحتياجات سوق العمل.

المؤشرات الفرعية للتعليم العالي والتدريب

الرقم	المؤشر	2006	2007
5.01	عدد الطلاب في التعليم الثانوي	95	94
5.02	عدد طلاب التعليم بعد الثانوي	90	93
5.03	جودة النظام التعليمي	99	102
5.04	جودة تعليم الرياضيات والعلوم	78	71
5.05	جودة مدارس وكليات الإدارة	106	101
5.06	الولوج إلى الانترنت في المدارس	n/a	121
5.07	توفر التدريب والبحث محلياً	100	99
5.08	أعداد المتدربين	86	101

يؤكد تراجع ترتيب سورية في هذا المؤشر 8 مراتب أخرى (من المرتبة 96 إلى المرتبة 104) عن النتائج (المنخفضة أساساً) المحققة في العام الماضي في هذا المؤشر حقيقة تخلف مخرجات التعليم في سورية، وعدم قدرة المؤسسات التعليمية بمختلف أنواعها على مواكبة الاحتياجات المتغيرة والمتطورة باستمرار لسوق العمل، بالتالي حرمان الاقتصاد السوري من الكفاءات والمواهب والكفاءات المدربة الضرورية لرفع الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية.

التغير	2007	2006	
+11	81	92	كفاءة أسواق السلع 6

يعتبر تخفيف القيود والتدخلات الحكومية الانتقائية في أسواق السلع، وتوفير درجة من المنافسة السليمة شرطاً ضرورياً لتحقيق مصالح كل من المنتجين والمستهلكين. وما يزيد من فعالية الأسواق تمتعها بالانفتاح من ناحية سهولة الدخول إليها وسهولة إجراءات الخروج وتصفية المشاريع، ويعتبر حجم الأسواق عاملاً من عوامل الجذب والتنافسية.

مؤشرات كفاءة أسواق السلع

الرقم	المؤشر	2006	2007	ملاحظات
6.01	شدة المنافسة المحلية	84	49	ميزة تنافسية
6.02	التحكم بالأسواق (الاحتكار)	n\	61	
6.03	كفاءة سياسة مكافحة الاحتكار	76	76	
6.04	فعالية السياسة الضريبية	78	42	ميزة تنافسية
6.05	المعدل الإجمالي للضرائب	n\	30	ميزة تنافسية
6.06	عدد إجراءات تأسيس مشروع	92	95	
6.07	الزمن اللازم لإقلاع المشاريع	81	84	
6.08	تكلفة السياسة الزراعية	64	54	
6.09	أثر القيود على التجارة	115	119	
6.10	معدلات التعرفة الجمركية	n\	120	
6.11	القيود على الملكية الأجنبية	127	128	
6.12	أثر قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر	n\	112	
6.13	عبء الإجراءات الجمركية	n\	96	
6.14	قوة الزبائن	n\	55	
6.15	درجة تخصص الموردين	n\	116	

يعكس تحسن ترتيب هذا المؤشر الإجمالي (11 مرتبة) صوابية الخطوات والإجراءات المتخذة حتى الآن من قبل الحكومة باتجاه تحرير الأسواق وإزالة كل المعوقات التي قد تمنع قيام أسواق تفسح المجال أمام الجميع من منتجين ووسطاء ومستهلكين للتنافس الشريف، ويشدد على ضرورة استكمال هذه الخطوات بإصدار التشريعات الضرورية في هذا المجال.

تمتع الاقتصاد السوري بقطاعيه العام والخاص خلال العقود الأخيرة بقدر كبير من الحماية العالية، مما أدى إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية للمنشآت في القطاع العام ونسبة كبيرة من منشآت القطاع الخاص. كما عانت الأسواق المحلية ولا تزال تعاني من احتكار بعض المنشآت وخاصة في مجال التسويق والوكالات الحصرية لبعض المنتجات المحلية والأجنبية، مما أضر بتنافسية الكثير من المنتجين المحليين خصوصاً في حالات تركيز الاحتكار في سلع تستخدم كمدخلات للإنتاج. وتحتكر الدولة بعض الأنشطة الإنتاجية والتوزيعية كالماء والكهرباء والهاتف الأرضي والإعلام المرئي والتبغ وحلج الأقطان.

وتسود فلسفة خاطئة في التنافس بين المنتجين إذ ينحصر التنافس اغلب الأحيان في تخفيض الأسعار على حساب جودة المنتج، علماً أنه مع صدور قانون المنافسة سينحصر التنافس في تخفيض حقيقي في الأسعار وزيادة الإنتاجية ورفع كفاءة الإنتاج مع الحفاظ على الجودة وتحسينها.

التغير	2007	2006	
-26	117	91	كفاءة أسواق العمل7

المؤشرات الفرعية لكفاءة أسواق العمل

الرقم	المؤشر	2006	2007	ملاحظات
7.01	التعاون بين العمال والشركات	69	88	
7.02	المرونة في تحديد الأجور	70	55	
7.03	التكاليف الأخرى للعمل	n\	67	
7.04	صلابة قوة العمل	n\	39	ميزة تنافسية
7.05	إجراءات الفصل والتوظيف	93	94	
7.06	تكاليف الفصل	n\	96	
7.07	الأجور والإنتاجية	68	97	
7.08	الاعتماد على الإدارة الكفوءة	115	110	
7.09	هجرة الأدمغة	86	112	
7.10	مشاركة المرأة في قوة العمل	n\	115	

كان هذا المؤشر من أكثر المؤشرات تراجعاً (26) مرتبة، وهذا دليل على الآثار السلبية على تنافسية الاقتصاد السوري التي يسببها استمرار غياب تشريعات عمل مرنة، تضمن حقوق كل من أرباب العمل والعمال والدولة. بحيث تكون قوانين جاذبة للاستثمار تعطي رجال الأعمال هامشاً من الحرية في إجراءات التوظيف والفصل وسياسات تحديد الأجور، مع الحفاظ على حقوق العمال الأساسية. لقد أصبحت قوانين العمل في الدول المتقدمة منصفة لكل من العمال ومشغليهم، وباتت تتضمن تفاصيل تتعلق بالحالات التي يجوز فيها تسريح العمال بدون تعويض، ودون الحصول على موافقة أية جهات رسمية أو نقابية، كما وتتضمن القوانين الحديثة قواعد مرنة للتوظيف والتسريح، تشرح بوضوح قواعد الاستخدام والحالات التي يمكن فيها تسريح العاملين دون تحمل تبعات قانونية، ومبرر ذلك يعود إلى أن المنظمين والمستثمرين سيقبلون على الاستثمار كلما انخفضت التكاليف والأعباء، وبالتالي تزداد فرص العمل وتنخفض معدلات البطالة وتحسن معدلات النمو.

التغير	2007	2006	
6	116	122	كفاءة الأسواق المالية 8

يعد تطور الأسواق المالية من أكثر المؤشرات التي أثرت وتؤثر سلباً على تنافسية الاقتصاد السوري حالياً، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم اكتمال وجود هذه الأسواق، سواء أسواق الأسهم أو السندات أو أسواق القطع الأجنبي، حيث أنّ المرحلة السابقة لم تكن تسمح بوجود مثل هذه الأسواق.

المؤشرات الفرعية لكفاءة الأسواق المالية

الرقم	المؤشر	2006	2007	ملاحظات
8.01	درجة تطور الأسواق المالية	124	125	
8.02	التمويل عبر الأسواق المالية المحلية	n/a	116	
8.03	سهولة الحصول على القروض	106	93	
8.04	توفر رأس المال المغامر	99	107	
8.05	القيود على تدفقات رأس المال	n/a	116	
8.06	درجة حماية المستثمرين	n/a	87	
8.07	متانة النظام المصرفي	120	105	
8.08	إجراءات تداول أدوات الدين	n/a	112	
8.09	مدى الحماية القانونية	n/a	47	ميزة تنافسية

يعد تحسن ترتيب سورية مؤخراً في هذا المؤشر (6 مراتب) مؤشراً إيجابياً على أهمية الخطوات المتخذة حتى الآن في تهيئة الشروط الموضوعية أمام انطلاق الأسواق المالية بأنواعها، ولكنه في ذات الوقت يشير إلى بطء نسبي في هذه الخطوات.

التغير	2007	2006	
0	109	109	الجاهزية التكنولوجية 9

يقيس هذا المؤشر السرعة التي يستفيد بها الاقتصاد المحلي من التكنولوجيا المتوفرة، سواء التقانة الذاتية أو توطين التقانة المتوفرة في العالم، لتحسين إنتاجية صناعته المختلفة. لقد كان العامل التقني سبباً كبيراً للتباين في إنتاجية الدول المختلفة حيث حققت الدول التي اعتمدت على التقانة المتطورة باستمرار معدلات نمو فاقت مثيلاتها في الدول التي استخدمت تقانة أقل أو أقدم نسبياً.

المؤشرات الفرعية للجاهزية التكنولوجية

الرقم	المؤشر	2006	2007	ملاحظات
9.01	توفر التقنيات الحديثة	n\	61	
9.02	الاستيعاب التكنولوجي للشركات	85	104	
9.03	قوانين نظم المعلومات والاتصالات	121	128	
9.04	الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا	122	108	
9.05	الهواتف النقالة	98	102	
9.06	مستخدمي الإنترنت	89	93	
9.07	عدد الحواسيب الشخصية	81	84	
9.08	مشتري حزم الإنترنت	n\	109	

حافظت سورية على ترتيبها المتراجع جداً في هذا المؤشر (131 / 109)، ما يعني استمرار تدني القدرة التكنولوجية للاقتصاد السوري سواء بالنسبة للتكنولوجيا التقليدية أو بالنسبة لاستخدام تقنيات المعلومات الحديثة. إن القدرة على توطيد التقنية لا تتعلق فقط بالقدرة المالية على اقتناء الآلات الحديثة وخطوط الإنتاج المتطورة فحسب، بل تتعداها إلى توفر عاملين مهمين: أولهما وجود طبقة من رجال الأعمال الراغبين باستقدام هذه التقنية وتطويعها، والثاني هو توفر طبقة عاملة مزودة بالمعارف اللازمة للتعامل مع الآلات الحديثة وتشغيلها بالشكل الأمثل.

الرقم	المؤشر	2006	2007	التغير
10	حجم الأسواق	n\	62	-

يقيس هذا المؤشر حجم كل من الأسواق المحلية والخارجية، إذ يلعب حجم الأسواق دوراً مهماً في دعم التنافسية من خلال المساهمة في تطوير أداء كل من: المنتجين، الموردين، والزبائن، فكلما توسّع حجم الأسواق أمكن الاستفادة من وفورات الحجم وتخصص الموردين، وشكّل ذلك عامل جذب لمستثمرين جدد.

المؤشرات الفرعية لحجم الأسواق

الرقم	المؤشر	2006	2007	ملاحظات
10.01	حجم الأسواق المحلية	n\	63	
10.02	حجم الأسواق الخارجية	n\	74	

وتعتبر النتيجة المحققة في هذا المؤشر مقبولة نوعاً ما، ويعود ذلك إلى التطور والنمو الكبير في الصادرات والواردات

السورية في السنوات الأخيرة والذي نجم عن تحرير التجارة الخارجية وتطبيق اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى واتفاقية التجارة الحرة مع تركيا، حيث نمت نسبة (الصادرات+الواردات) الى الناتج المحلي الإجمالي من 45 % عام 2003 الى 60.64 % عام 2006.

التغير	2007	2006	
+37	72	109	مدى تطور بيئة الأعمال

كان مؤشر كفاءة قطاع الأعمال أفضل المؤشرات تقدماً (+37) درجة، حيث جاءت سورية في المرتبة 72 مقابل المرتبة 109 عام 2006. الأمر الذي يشير إلى تجاوب قطاع الأعمال الخاص مع الإصلاحات والإجراءات التي تم اتخاذها حتى الآن.

المؤشرات الفرعية لتطور بيئة الأعمال

الرقم	المؤشر	2006	2007	ملاحظات
11.01	عدد الموردين المحليين	52	32	ميزة تنافسية
11.02	نوعية الموردين المحليين	76	64	
11.03	درجة تطور العناقيد	n/a	92	
11.04	طبيعة الميزة التنافسية	102	116	
11.05	درجة اكتمال سلسلة القيمة	73	50	ميزة تنافسية
11.06	التحكم بالتوزيع العالمي	21	10	ميزة تنافسية
11.07	تطور العمليات الإنتاجية للشركات	93	70	
11.08	الكفاءات التسويقية للشركات	104	110	
11.09	قبول تفويض الصلاحيات	109	83	

تنشأ العناقيد الصناعية نتيجة ازدهار صناعة معينة ذات ترابطات أمامية وخلفية متعددة، مما يساهم بنشوء شبكة من الموردين والمنتجين والمسوقين الذين يقدمون لهذه الصناعة مدخلاتها أو يستخدمونها كمدخلات إنتاج في صناعاتهم، وكلما ازداد التشابك والترابط بين مختلف حلقات العنقود ارتفعت كفاءة الإنتاج والتسويق وانخفضت التكاليف، ويمكن اعتبار الانتقال إلى المدن الصناعية خطوة أولى على طريق نشوء العناقيد. لكن رغم إقامة العديد من المدن الصناعية في مختلف المحافظات، إلا أن نسبة كبيرة من الصناعات السورية تتمركز في أماكن مشتتة (موطن نشوئها القديم) خاصة في مدينتي دمشق وحلب، الأمر الذي يعيق نشوء وتشكل العناقيد الصناعية.

يعكس التقدم الجيد في مؤشر تطور العمليات الإنتاجية للشركات من المرتبة 93 إلى المرتبة 70 اهتماماً متزايداً من قطاع الأعمال بقضايا الجودة وتحسين الإنتاجية، مع التوجه نحو تطوير وسائل الإنتاج والاعتماد على التقنيات الإنتاجية

الحديثة، كذلك يشير التقدم في مؤشر تفويض الصلاحيات إلى زيادة الاعتماد على الكفاءات الإدارية وإدخال أحدث الأساليب الإدارية والتخلي عن حصر جميع الصلاحيات بيد شخص واحد غالباً ما يكون المالك.

التغير	2007	2006		
+6	93	99	الإبداع والابتكار	12

تزداد أهمية هذا المؤشر بالنسبة للدول التي وصلت إلى مراحل عالية من التطور والتي تعتمد اقتصاداتها على الإبداع والابتكار في تحقيق النمو المستدام.

يضع الموقع المتقدم على الشركات في البلدان التي وصلت إلى مرحلة الاعتماد على الإبداع في تحقيق النمو عبئاً إضافياً فهو يتطلب منها إذا ما أرادت الحفاظ على موقعها الريادي أن تُصمم وتُطور باستمرار المنتجات المتميزة للمحافظة على ميزاتها التنافسية.

يعكس التقدم الطفيف في الترتيب الإجمالي لهذا المؤشر تحسناً في قدرة الاقتصاد السوري على الانتقال إلى مراحل أعلى من مراحل التطور. تشير النتائج المسجلة في المؤشرات الفرعية بوضوح إلى تقدم جيد (في العديد من المؤشرات) عن تقرير عام 2006 رغم الواقع غير المرضي على الإطلاق، فالشركات الخاصة السورية لا تولي مسألة الإنفاق على الأبحاث والتطوير أية أهمية، ويكاد يكون التعاون مابين الجامعات وقطاع الأعمال معدوماً، الأمر الذي يؤدي إلى تخريج أعداد كبيرة من حملة الشهادات الجامعية الذين لا تنسجم مؤهلاتهم مع حاجة سوق العمل، أما بالنسبة للقدرة على الإبداع والابتكار فنلاحظ أن الكثير من المنتجين والمصنعين المحليين يقومون في كثير من الأحيان بتقليد منتجات أجنبية أو محلية لمصنّعين آخرين، مستغلّين غياب حماية حقيقية لحقوق الملكية.

المؤشرات الفرعية للإبداع والابتكار

الرقم	المؤشر	2006	2007	ملاحظات
12.01	القدرة على الإبداع	108	106	
12.02	نوعية معاهد البحث العلمي	109	91	
12.03	إنفاق الشركات على البحث والتطوير	108	104	
12.04	التعاون البحثي بين الشركات والجامعات	113	105	
12.05	حصول الحكومة على التكنولوجيا	113	94	
12.06	توفر العلماء والمهندسين	43	56	
12.07	عدد براءات الاختراع سنوياً	80	71	



نقاط القوة والضعف:

أظهرت نتائج تحليل مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري امتلاك سورية لمجموعة من عوامل القوة والعديد من عوامل الضعف، ففي المقاطع الرئيسية مازال مقطع المتطلبات الرئيسية ورغم تراجعها قليلاً أفضل المقاطع ترتيباً (131 / 71)، وفي المؤشرات الرئيسية لهذا المقطع كانت مؤشرات المؤسسات، الصحة والتعليم (رغم تراجعها) أفضل المؤشرات.

تطور ترتيب المقاطع الرئيسية لتنافسية الاقتصاد السوري -2006 2007				
المقطع	الوزن %	2006	2007	التغير
المتطلبات الأساسية	60 %	69	71	-2
عوامل تعزيز النمو	35 %	104	100	+4
عوامل تعزيز الابتكار	5 %	84	82	+2

وفي مؤشر الاستقرار والأمن الذي يعتبر أحد أهم عوامل تنافسية البلدان والجذب الاستثماري استمرت سورية بتحقيق مراتب ممتازة، كما احتلت سورية المرتبة الأولى عالمياً كذلك في بعض مؤشرات الصحة والتعليم الأساسي. وفي تفاصيل المؤشرات الفرعية للمتطلبات الرئيسية حققت سورية مراتب متقدمة جداً في مؤشرات: كلفة الجريمة والعنف على الأعمال (131 / 1)، معدل انتشار الإيدز (131 / 1)، كلفة الإرهاب على الأعمال (131 / 3)، الجريمة المنظمة (131 / 7).

أما مقطع عوامل تعزيز النمو الذي مازال أضعف المقاطع (131 / 100) رغم تحسنه أربعة مراتب عن العام 2006، فإن أضعف النتائج في المؤشرات الرئيسية والفرعية قد جاءت في هذا المقطع. وفي تفاصيل المؤشرات الرئيسية لم تمتلك سورية أية مزايا نسبية أو نقاط قوة في هذا المقطع ما عدا مؤشرات أسواق السلع وحجمها، أما في بعض المؤشرات الفرعية فتجلت أهم نقاط القوة في: شدة المنافسة المحلية (131 / 49)، فعالية السياسة الضريبية (131 / 42)، المعدل الإجمالي للضرائب (131 / 31). وفي المقطع الرئيسي الثالث عوامل تعزيز الابتكار تعتبر النتيجة مقبولة نسبياً (131 / 80) مقارنة بمقومات الاقتصاد السوري ويدل التحسن البسيط في الترتيب، عن عام 2006، إلى قدرة الاقتصاد السوري في الانتقال نحو مرحلة أعلى من مراحل النمو.

نقاط قوة تنافسية الاقتصاد السوري

2007	2006	المؤشر	
31	88	حقوق الملكية	1
53	63	الثقة في السياسيين	2
3	29	كلفة الإرهاب على الأعمال	3
1	20	كلفة الجريمة والعنف على الأعمال	4
7	20	الجريمة المنظمة	5
49	92	حماية حقوق الأقليات	6
49	61	معدل الإدخار القومي	7
33	24	معدل الفائدة المصرفية	8
44	43	أثر الملاريا على الأعمال	9
21	32	أثر مرض السل على الأعمال	10
53	56	معدل انتشار السل	11
10	24	أثر الإيدز على الأعمال	12
1	1	معدل انتشار الإيدز	13
60	58	معدل وفيات الأطفال	14
56	54	متوسط توقع الحياة	15
51	49	القيّد في التعليم الأساسي	16
49	n/a	شدة المنافسة المحلية	17
42	78	فعالية السياسة الضريبية	18
30	n/a	المعدل الإجمالي للضرائب	19
54	64	تكلفة السياسة الزراعية	20
55	n/a	قوة الزبائن	21
55	70	المرونة في تحديد الأجور	22
39	n/a	صلابة قوة العمل	23
47	n/a	مدى الحماية القانونية	24
32	52	عدد الموردين المحليين	25
50	73	درجة اكتمال سلسلة القيمة	26
10	21	التحكم بالتوزيع العالمي	27
56	43	توفر العلماء والمهندسين	28

أما نقاط الضعف فقد صنفت إلى ثلاثة مستويات هي: من 81 إلى 100 نقطة ضعف، من 100 إلى 110 نقطة ضعف شديد من 111 فما فوق نقطة ضعف شديد جداً.

نقاط ضعف الاقتصاد السوري					
ملاحظات	الترتيب		المؤشر	رقم المؤشر	تسلسل
	2007	2006			
نقطة ضعف شديد جداً	114	43	هدر الأموال العامة	1.03	1
نقطة ضعف شديد جداً	112	n\	شفافية السياسات الحكومية	1.10	2
نقطة ضعف	84	46	جودة خدمات الشرطة	1.14	3
نقطة ضعف شديد جداً	120	124	قوة أنظمة المحاسبة والرقابة	1.16	4
نقطة ضعف	86	118	كفاءة مجالس الإدارة	1.17	5
نقطة ضعف	96	84	النقل البحري وجودة الموانئ	2.04	6
نقطة ضعف شديد جداً	118	92	العجز في الميزانية العامة	3.01	7
نقطة ضعف شديد جداً	114	90	معدل التضخم	3.03	8
نقطة ضعف	83	n\	نوعية التعليم الأساسي	4.10	9
نقطة ضعف شديد	104	n\	الإنفاق على التعليم	4.11	10
نقطة ضعف	94	95	عدد الطلاب في التعليم الثانوي	5.01	11
نقطة ضعف	93	90	عدد الطلاب في التعليم ما بعد الثانوي	5.02	12
نقطة ضعف شديد	102	99	جودة النظام التعليمي	5.03	13
نقطة ضعف شديد	101	106	جودة مدارس وكنيات الإدارة	5.05	14
نقطة ضعف شديد جداً	121	n\	الولوج إلى الانترنت في المدارس	5.06	15
نقطة ضعف	99	100	توفر التدريب والبحث محلياً	5.07	16
نقطة ضعف شديد	101	86	أعداد المتدربين	5.08	17
نقطة ضعف	95	92	عدد إجراءات تأسيس مشروع	6.06	18
نقطة ضعف	84	81	الزمن اللازم لإقلاع المشاريع	6.07	19
نقطة ضعف شديد جداً	119	115	أثر القيود على التجارة	6.09	20
نقطة ضعف شديد جداً	120	n\	معدلات التعرفة الجمركية	6.10	21
نقطة ضعف شديد جداً	128	127	القيود على الملكية الأجنبية	6.11	22
نقطة ضعف شديد جداً	112	n\	أثر تشريعات الاستثمار الأجنبي المباشر	6.12	23
نقطة ضعف	96	n\	عبء الإجراءات الجمركية	6.13	24
نقطة ضعف شديد جداً	116	n\	درجة تخصيص الموردين	6.15	25
نقطة ضعف	88	69	علاقات التعاون بين العمال والشركات	7.01	26
نقطة ضعف	94	93	إجراءات الفصل والتوظيف	7.05	27
نقطة ضعف	96	n\	تكاليف الفصل	7.06	28
نقطة ضعف	97	68	الأجور والإنتاجية	7.07	29
نقطة ضعف شديد جداً	110	115	الاعتماد على الإدارة الكفوءة	7.08	30

تابع نقاط ضعف الاقتصاد السوري

تسلسل	رقم المؤشر	المؤشر	ملاحظات
31	7.09	هجرة الأدمغة	نقطة ضعف شديد جداً
32	7.10	مشاركة المرأة في العمل	نقطة ضعف شديد جداً
33	8.01	درجة تطور الأسواق المالية	نقطة ضعف شديد جداً
34	8.02	التمويل عبر الأسواق المالية المحلية	نقطة ضعف شديد جداً
35	8.03	سهولة الحصول على القروض	نقطة ضعف
36	8.04	توفر رأس المال المغامر	نقطة ضعف شديد
37	8.05	القيود على تدفقات رأس المال	نقطة ضعف شديد جداً
38	8.06	درجة حماية المستثمرين	نقطة ضعف
39	8.07	متانة النظام المصرفي	نقطة ضعف شديد
40	8.08	إجراءات تداول أدوات الدين	نقطة ضعف شديد جداً
41	9.02	الاستيعاب التكنولوجي للشركات	نقطة ضعف شديد
42	9.03	قوانين نظم المعلومات والاتصالات	نقطة ضعف شديد جداً
43	9.04	الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا	نقطة ضعف شديد
44	9.05	الهواتف النقالة	نقطة ضعف شديد
45	9.06	مستخدمي الإنترنت	نقطة ضعف
46	9.07	عدد الحواسيب الشخصية	نقطة ضعف
47	9.08	مشتري حزم الإنترنت	نقطة ضعف شديد
48	11.03	درجة تطور العقاقير	نقطة ضعف
49	11.04	طبيعة الميزة التنافسية	نقطة ضعف شديد جداً
50	11.08	الكفاءات التسويقية للشركات	نقطة ضعف شديد جداً
51	11.09	قبول تفويض الصلاحيات	نقطة ضعف
52	12.01	القدرة على الإبداع	نقطة ضعف شديد
53	12.02	نوعية معاهد البحث العلمي	نقطة ضعف
54	12.03	إنفاق الشركات على البحث والتطوير	نقطة ضعف شديد
55	12.04	التعاون البحثي بين الشركات والجامعات	نقطة ضعف شديد
56	12.05	حصول الحكومة على التكنولوجيا	نقطة ضعف

النقاط الأكثر إعاقة لممارسة الأعمال في الاقتصاد السوري

بحسب استطلاع رأي رجال الأعمال حول أكثر النقاط إعاقة لممارسة الأعمال في سورية كانت النتائج على النحو التالي:

- البيروقراطية الحكومية.
- صعوبة الوصول.
- الفساد إلى التمويل.
- عدم كفاية تعليم اليد العاملة.
- عدم كفاية البنية التحتية.
- قوانين العمل المعيقة.

النقاط الأكثر ضعفاً في تنافسية الاقتصاد السوري

الرقم	المؤشر	الترتيب	
		2007	2006
1	قوانين نظم المعلومات والاتصالات	128	121
2	القيود على الملكية الأجنبية	128	127
3	درجة تطور الأسواق المالية	125	124
4	الولوج إلى الانترنت في المدارس	121	n/a
5	قوة أنظمة المحاسبة والرقابة	120	124
6	معدلات التعرفة الجمركية**	120	n/a
7	أثر القيود على التجارة**	119	115
8	العجز في الميزانية العامة	118	92
9	درجة تخصص الموردين	116	n/a
10	التمويل عبر الأسواق المالية المحلية	116	n/a
11	القيود على تدفقات رأس المال	116	n/a
12	طبيعة الميزة التنافسية	116	102
13	مشاركة المرأة في العمل	115	n/a
14	هدر الأموال العامة	114	43
15	معدل التضخم	114	90
16	شفافية السياسات الحكومية	112	n/a
17	أثر تشريعات الاستثمار الأجنبي المباشر**	112	n/a
18	هجرة الأدمغة	112	86
19	إجراءات تداول أدوات الدين	112	n/a
20	الاعتماد على الإدارة الكفوءة	110	115
21	الكفاءات التسويقية للشركات	110	104

أولويات وسياسات دعم تنافسية الاقتصاد السوري

إن تحسين تنافسية الاقتصاد السوري يجب أن تركز على مجموعة من النقاط والأولويات التي يمكن أن تنعكس بشكل إيجابي وكبير على أداء الاقتصاد السوري كخطوة أولى على طريق انتقاله إلى تصنيف أعلى مستقبلاً وخصوصاً في المرحلة الانتقالية التي يمر بها وذلك من خلال التركيز على:

- نقاط الضعف التي تم رصدها من مقارنتي قياس تنافسية الاقتصاد السوري، للأعوام 2006 و2007.
- المؤشرات ذات الأولوية التي تم تحديدها من تحليل تنافسية الاقتصاد السوري، (اعتماداً على وزنها النسبي المرتفع في احتساب مؤشر التنافسية العالمي وترتيبها المتأخر جداً حالياً).
- النقاط الأكثر إغراقاً لممارسة الأعمال في سورية وفقاً لاستطلاع رأي رجال الأعمال.

المؤشرات ذات الأولوية في تطوير تنافسية الاقتصاد السوري

المؤشر	الترتيب		النقل في المؤشر الكلي %
	2007	2006	
1 جودة البنى التحتية بشكل عام	74	75	7.5
2 العجز في الميزانية العامة	92	118	3
3 معدل التضخم	90	114	3
4 جودة البنى التحتية للنقل الجوي (مؤشرين)	89	77	2.1
5 إجراءات تداول أدوات الدين	—	112	1
6 حجم الأسواق العالمية	77	74	4.4
7 جودة البنى التحتية للسكك الحديدية	61	61	1.0
8 جودة البنى التحتية للموانئ	84	96	1.0
9 الخطوط الهاتفية	69	71	1.2
10 نوعية التزويد بالكهرباء	80	72	1.0
11 الملاءة المالية للمصارف	120	105	0.98
12 درجة تطور أسواق المال المحلية	124	125	0.50
13 الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا	122	108	0.7
14 هجرة الكفاءات	86	112	0.7
15 مقيدات تدفق رأس المال	-	116	0.50
16 التمويل من خلال أسواق الأسهم المحلية	123	116	0.5
17 شفافية السياسة الحكومية	-	112	0.5
18 مشتركي الإنترنت الحزم العريضة	-	109	0.9
19 توافر رأس المال المغامر	99	107	0.50
20 مشتركي الهاتف الخليوي	98	102	0.7

وانطلاقاً من النتائج التي تم التوصل إليها من تحليل تنافسية الاقتصاد السوري على المستوى الكلي والجزئي يعرض التقرير مجموعة من المقترحات والسياسات الهادفة إلى تحسين تنافسية الاقتصاد السوري بحسب المجموعات الرئيسية من مؤشرات التنافسية.

وفيما يلي عرض لأهم هذه السياسات والأولويات:

السياسات المتعلقة بقطاع المالية العامة والحوافز الضريبية

- ضبط الإنفاق العام بشقيه الاستثماري والجاري، وضرورة الإسراع بإيجاد حل لمشاكل الخسائر والهدر في القطاع العام.
- الإسراع باستكمال وتنفيذ البنود الإصلاحية المتعلقة بالمالية العامة التي وردت في الخطة الخمسية وخاصة ما يتعلق بإعادة توزيع الدعم والذي وصل إلى أرقام عالية جداً (10 % من الناتج المحلي).
- إعطاء حوافز وإعفاءات ضريبية على قيمة التجهيزات الالكترونية الحديثة والبرمجيات.
- حوافز خاصة (مختلفة) لتشجيع على الإنفاق على البحث والتطوير.
- تعديل فترات استهلاك العمر الإنتاجي للألات لمساعدة الشركات على استبدال تجهيزاتها بتجهيزات أحدث، كما يمكن إعطاء حوافز وإعفاءات ضريبية عن قيمة التجهيزات الالكترونية الحديثة والبرمجيات.
- العمل على تسريع انطلاق سوق دمشق للأوراق المالية.

السياسات المتعلقة بتطوير البنى التحتية (نقل – كهرباء – اتصالات وتقانة)

- الارتقاء بالبنى التحتية لخدمات النقل البري والبحري والجوي، عبر وضع التشريعات الجاذبة للاستثمار في هذه البنى، يعتبر نقطة البدء في تحويل الميزة النسبية التي تمتلكها سورية والتي تتجلى في موقعها الجغرافي إلى ميزة تنافسية.
- الاعتماد على صيغ تمويل حديثة لجذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية في مجال البنى التحتية واستقدام أحدث الخبرات العالمية في تنفيذ وإدارة مشاريع البنى التحتية لتحسين مستواها كمياً ونوعاً.
- اتخاذ إجراءات عاجلة لتطوير قطاع النقل البحري، وتحسين خدمات المرافئ السورية وتبسيط الإجراءات المتبعة في تخليص البضائع لتخفيض الزمن اللازم لشحن وتفريغ الحمولات.

السياسات المتعلقة بقطاع التجارة والاقتصاد:

- تخفيض عدد الإجراءات المطلوبة لإقامة مشروع وتبسيط إجراءات التأسيس وإجراءات تصفية المشاريع.
- المزيد من تبسيط الرسوم والإجراءات الجمركية وإجراءات التخليص في الموانئ والمراكز الحدودية والمطارات.
- استكمال دراسة قانون الحماية الفكرية في سورية وإدخال التعديلات المناسبة عليه.
- تأسيس هيئة لتشجيع الصادرات ودراسة الأسواق المحتملة.
- تخفيف القيود والتدخلات الحكومية الانتقائية، وتوفير درجة من المنافسة السليمة لتحقيق مصالح كل من المنتجين والمستهلكين.
- تطبيق واعتماد قواعد حوكمة الشركات وتطوير الإدارة وتبني القواعد الدولية في الرقابة والمحاسبة.
- انجاز التشريعات والقوانين الهادفة إلى تنظيم وتنشيط عمل الأسواق المحلية بما ينسجم مع المرحلة الجديدة مثل (قانون المنافسة ومنع الاحتكار والممارسات الضارة).

السياسات المتعلقة بالأنظمة والتشريعات والبيئة القانونية:

- إجراء مراجعات شاملة ومستمرة للأنظمة والقوانين المطبقة بحيث تتلاءم وحاجة المجتمع بمختلف فئاته مع رصد ومتابعة كل ما يجري من تطورات وتعديلات في البلدان الأخرى.
- استكمال عملية تحسين وإصلاح النظام القضائي في سورية، وتعزيز سلطة القانون، وتبسيط وتسريع إجراءات التقاضي.
- إنجاز قانون عمل عصري مرن ومتوازن، يعطي رجال الأعمال هامشاً من الحرية في إجراءات التوظيف والفصل، مع الحفاظ على حقوق العمال الأساسية.

السياسات المتعلقة بقطاع التعليم والتدريب والبحث العلمي:

- زيادة الاهتمام بالبحث العلمي وتفعيل التعاون بين الجامعات وأرباب العمل.
- التطوير المستمر للمناهج وطرق التدريس في الجامعات والمعاهد العالية من أجل الربط بين سوق العمل ومخرجات التعليم.
- زيادة الاهتمام بتدريس اللغات الأجنبية وإلزام طلاب المرحلة الجامعية على دراسة مقررات كاملة باللغات الأجنبية.
- رفع نسبة الإنفاق الحكومي والخاص على البحوث والتطوير.
- إشراك القطاع الخاص والمجتمع المحلي في عملية تحديد محتويات المناهج بما يتوافق مع الاحتياجات التنموية.
- تطوير النظام التعليمي وخاصة في الجانب النوعي.
- تفعيل الإستراتيجية الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار.

السياسات المتعلقة بقطاع التمويل والسياسة النقدية

- الاستمرار بتطوير الجهاز المصرفي لتحسين قدرته على لعب دور الوسيط بين المدخرين والمؤسسات الأكثر احتياجاً للأموال.
- المعالجة الفورية لمشكلة ارتفاع معدلات التضخم.
- إصدار قوانين التوقيع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية بما يعزز ويطور الخدمات المالية الإلكترونية، كالبنك الإلكتروني والنقود الإلكترونية.

السياسات المتعلقة بقطاع الصناعة وبيئة الأعمال

- وضع إستراتيجية صناعية تستهدف تطوير الصناعات التي تمتلك مقومات المنافسة (صناعة النسيج والملبوسات، الصناعات الغذائية، الجلود، بالإضافة الى قطاع السياحة).
- تحسين نوعية الخدمات والمزايا المقدمة في المدن الصناعية.
- الاهتمام بقضايا الدعم اللوجستي والخدمات الداعمة (شحن، بنية الاتصالات).
- التأكيد على التقيد بمعايير الجودة للمنتج السوري واعتماد أنظمة تحفيز وجوائز للمنتجين المتميزين بهدف الارتقاء بجودة المنتج السوري.

التنافسية في الخطة الخمسية العاشرة وبرنامج الإصلاح الاقتصادي

أولت الخطة الخمسية العاشرة قضية تنافسية الاقتصاد السوري اهتماماً بارزاً، وتضمنت الخطة مجموعة من الاستراتيجيات والأهداف والتوصيات بما يتعلق بتحسين جودة المنتج السوري ورفع إنتاجية الاقتصاد المحلي، تحسين بيئة الاستثمار والأعمال أمام الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي عبر تبسيط الإجراءات لرفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، توفير الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، إزالة كافة العقبات من وجه التجارة الخارجية للهبوض بالصادرات واقتحام أسواق جديدة، كما تضمنت الخطة إشارات إلى ضرورة إصلاح قوانين العمل وتحسين كفاءة النظام التعليمي وربط مخرجاته باحتياجات سوق العمل وتشجيع البحث العلمي، بالإضافة إلى تحسين البنية التشريعية والمؤسسية والتحتية.

وتنبهت الخطة الخمسية العاشرة وبرنامج الإصلاح الاقتصادي والإداري والاجتماعي المنبثق عنها إلى معظم نقاط الضعف في تنافسية الاقتصاد السوري، وتبنت سياسات وإجراءات لمعالجتها والتغلب عليها.

وإذا ما تم تنفيذ ما جاء في الخطة الخمسية العاشرة فإن ذلك سينعكس بشكل كبير على تحسين ترتيب سورية في سلم التنافسية العالمي، وسيشكل بالتالي عاملاً من عوامل الجذب للاستثمارات كما سيساهم بسرعة تحول الاقتصاد السوري إلى اقتصاد تنافسي يعتمد على إنتاج سلع عالية المحتوى التقني مما يحقق معدلات نمو مستقرة ومستدامة تساهم بانتقاله إلى مرحلة أعلى على سلم التصنيف التنافسي العالمي.

مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري (2006 - 2007) وفق منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي

مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري	2006	2007	التغير	
مؤشر التنافسية العالمي	84	80	4	Global Competitiveness Index
المتطلبات الأساسية	69	71	-2	Basic Requirements
عوامل تعزيز النمو	104	100	4	Efficiency Enhancers
عوامل تعزيز الابتكار	84	82	2	Innovation factors

المؤشر	2006	2007	التغير	index
1 مؤشر المؤسسات	73	61	12	Institutions
1.01 حقوق الملكية	88	31	57	Property rights
1.02 حقوق الملكية الفكرية	91	79	12	Intellectual property protection
1.03 هدر الأموال العامة	43	114	-71	Diversion of public funds
1.04 الثقة في السياسيين	63	53	10	Public trust of politicians
1.05 استقلال القضاء	88	80	8	Judicial independence
1.06 الفساد في قرارات الموظفين	72	77	-5	Favoritism in decisions of government officials
1.07 الإنفاق الحكومي	78	76	2	Wastefulness of government spending
1.08 عبء التشريعات الحكومية	86	78	8	Burden of government regulation
1.09 كفاءة البيئة القانونية	n/a	77	new	Efficiency of legal framework
1.10 شفافية السياسات الحكومية	n/a	112	new	Transparency of government policymaking
1.11 كلفة الإرهاب على الأعمال	29	3	26	Business costs of terrorism
1.12 كلفة الجريمة والعنف على الأعمال	20	1	19	Business costs of crime and violence
1.13 الجريمة المنظمة	20	7	13	Organized crime
1.14 جودة خدمات الشرطة	46	84	-38	Reliability of police services
1.15 أخلاقيات المؤسسات الخاصة	58	79	-21	Ethical behavior of firms
1.16 قوة أنظمة المحاسبة والرقابة	124	120	4	Strength of auditing and reporting standards
1.17 كفاءة مجالس الإدارة	118	86	32	Efficacy of corporate boards
1.18 حماية حقوق الأقليات	92	49	43	Protection of minority shareholders' interests

index	التغير	2007	2006	المؤشر	
Infrastructure	4	74	78	البنية التحتية	2
Quality of overall infrastructure	-1	75	74	جودة البنية التحتية	2.01
Quality of roads	-9	70	61	تطور الطرق البرية	2.02
Quality of railroad infrastructure	0	61	61	النقل بالسكك الحديدية	2.03
Quality of port infrastructure	-12	96	84	النقل البحري وجودة الموانئ	2.04
Quality of air transport infrastructure	12	77	89	جودة النقل الجوي والمطارات	2.05
Available seat kilometers	new	79	n/a	عدد المقاعد أسبوعياً /كم	2.06
Quality of electricity supply	8	72	80	جودة مصادر الطاقة الكهربائية	2.07
Telephone lines	-2	71	69	الخطوط الهاتفية	2.08

index	التغير	2007	2006	المؤشر	
Macroeconomic	-37	98	61	الاقتصاد الكلي	3
Government surplus/deficit	-26	118	92	العجز في الميزانية العامة	3.01
National savings rate	12	49	61	معدل الإدخار القومي	3.02
Inflation	-24	114	90	معدل التضخم	3.03
Interest rate spread	-9	33	24	معدل الفائدة المصرفية	3.04
Government debt	5	68	73	الدين العام	3.05

index	التغير	2007	2006	المؤشر	
Health and primary education	-25	69	44	الصحة والتعليم	4
Business impact of malaria	-1	44	43	أثر الملاريا على الأعمال	4.01
Malaria incidence	-6	61	55	معدل انتشار الملاريا	4.02
Business impact of tuberculosis	11	21	32	أثر مرض السل على الأعمال	4.03
Tuberculosis incidence	3	53	56	معدل انتشار السل	4.04
Business impact of HIV/AIDS	14	10	24	أثر الإيدز على الأعمال	4.05
HIV prevalence	0	1	1	معدل انتشار الإيدز	4.06
Infant mortality	-2	60	58	معدل وفيات الأطفال	4.07
Life expectancy	-2	56	54	متوسط توقع الحياة	4.08
Quality of primary education	-2	51	49	القيد في التعليم الأساسي	4.09
Primary enrollment	new	83	n/a	نوعية التعليم الأساسي	4.10
Education expenditure	new	104	n/a	الإنفاق على التعليم	4.11

المؤشر	2006	2007	التغير	index	
5	التعليم العالي والتدريب	96	104	-8	Higher education and training
5.01	عدد الطلاب في التعليم الثانوي	95	94	1	Secondary enrollment
5.02	عدد الطلاب في التعليم مابعد الثانوي	90	93	-3	Tertiary enrollment
5.03	جودة النظام التعليمي	99	102	-3	Quality of the educational system
5.04	جودة تعليم الرياضيات والعلوم	78	71	7	Quality of math and science education
5.05	جودة مدارس وكليات الإدارة	106	101	5	Quality of management schools
5.06	الولوج إلى الانترنت في المدارس	n/a	121	new	Internet access in schools
5.07	توفر التدريب والبحث محلياً	100	99	1	Local availability of research and training services
5.08	أعداد المتدربين	86	101	-15	Extent of staff training

المؤشر	2006	2007	التغير	index	
6	كفاءة أسواق السلع	92	81	11	Goods market efficiency
6.01	شدة المنافسة المحلية	84	49	35	Intensity of local competition
6.02	التحكم بالأسواق	n/a	61	new	Extent of market dominance
6.03	كفاءة سياسة مكافحة الاحتكار	76	76	0	Effectiveness of anti-monopoly policy
6.04	فعالية السياسة الضريبية	78	42	36	Extent and effect of taxation
6.05	المعدل الإجمالي للضرائب	n/a	30	new	Total tax rate
6.06	عدد إجراءات تأسيس مشروع	92	95	-3	No. of procedures required to start a business
6.07	الزمن اللازم لإقلاع المشاريع	81	84	-3	Time required to start a business
6.08	تكلفة السياسة الزراعية	64	54	10	Agricultural policy costs
6.09	أثر القيود على التجارة	115	119	-4	Prevalence of trade barriers
6.10	معدلات التعرفة الجمركية	n/a	120	new	Trade-weighted tariff rate
6.11	القيود على الملكية الأجنبية	127	128	-1	Prevalence of foreign ownership
6.12	أثر تشريعات الاستثمار الأجنبي المباشر	n/a	112	new	Business impact of rules on FDI
6.13	عبء الإجراءات الجمركية	n/a	96	new	Burden of customs procedures
6.14	قوة الزبائن	n/a	55	new	Degree of customer orientation
6.15	درجة تخصص الموردين	n/a	116	new	Buyer sophistication

index	التغير	2007	2006	المؤشر	
Labor market efficiency	-26	117	91	كفاءة أسواق العمل	7
Cooperation in labor-employer relations	-19	88	69	علاقات التعاون بين العمال والشركات	7.01
Flexibility of wage determination	15	55	70	المرونة في تحديد الأجور	7.02
Non-wage labor costs	new	67	n/a	التكاليف الأخرى للعمل	7.03
Rigidity of employment	new	39	n/a	صلابة قوة العمل	7.04
Hiring and firing practices	-1	94	93	إجراءات الفصل والتوظيف	7.05
Firing costs	new	96	n/a	تكاليف الفصل	7.06
Pay and productivity	-29	97	68	الأجور والإنتاجية	7.07
Reliance on professional management	5	110	115	الاعتماد على الإدارة الكفوءة	7.08
Brain drain	-26	112	86	هجرة الأدمغة	7.09
Female participation in labor force	new	115	n/a	مشاركة المرأة في العمل	7.10

index	التغير	2007	2006	المؤشر	
Financial market sophistication	6	116	122	كفاءة الأسواق المالية	8
Financial market sophistication	-1	125	124	درجة تطور الأسواق المالية	8.01
Financing through local equity market	new	116	n/a	التمويل عبر الأسواق المالية المحلية	8.02
Ease of access to loans	13	93	106	سهولة الحصول على القروض	8.03
Venture capital availability	-8	107	99	توفر رأس المال المغامر	8.04
Restriction on capital flows	new	116	n/a	القيود على تدفقات رأس المال	8.05
Strength of investor protection	new	87	n/a	درجة حماية المستثمرين	8.06
Soundness of banks	15	105	120	متانة النظام المصرفي	8.07
Regulation of securities exchanges	new	112	n/a	إجراءات تداول أدوات الدين	8.08
Legal rights index	new	47	n/a	مدى الحماية القانونية	8.09

المؤشر	2006	2007	التغير	index
9	109	109	0	Technological readiness
9.01	n/a	61	new	Availability of latest technologies
9.02	85	104	-19	Firm-level technology absorption
9.03	121	128	-7	Laws relating to ICT
9.04	122	108	14	FDI and technology transfer
9.05	98	102	-4	Mobile telephone subscribers
9.06	89	93	-4	Internet users
9.07	81	84	-3	Personal computers
9.08	n/a	109	new	Broadband Internet subscribers

المؤشر	2006	2007	التغير	index
10	n/a	62	new	Market size
10.01	n/a	63	new	Domestic market size
10.02	n/a	74	new	Foreign market size

المؤشر	2006	2007	التغير	index
11	109	72	37	Business sophistication
11.01	52	32	20	Local supplier quantity
11.02	76	64	12	Local supplier quality
11.03	n/a	92	new	State of cluster development
11.04	102	116	-14	Nature of competitive advantage
11.05	73	50	23	Value chain breadth
11.06	21	10	11	Control of international distribution
11.07	93	70	23	Production process sophistication
11.08	104	110	-6	Extent of marketing
11.09	109	83	26	Willingness to delegate authority

index	التغير	2007	2006	المؤشر	
Innovation	6	93	99	الإبداع والابتكار	12
Capacity for innovation	2	106	108	القدرة على الإبداع	12.01
Quality of scientific research institutions	18	91	109	نوعية معاهد البحث العلمي	12.02
Company spending on R&D	4	104	108	إنفاق الشركات على البحث والتطوير	12.03
University-industry research collaboration	8	105	113	التعاون البحثي بين الشركات والجامعات	12.04
Gov't procurement of advanced tech products	19	94	113	حصول الحكومة على التكنولوجيا المتقدمة	12.05
Availability of scientists and engineers	-13	56	43	توفر العلماء والمهندسين	12.06
Utility patents	9	71	80	عدد براءات الاختراع المسجلة سنوياً	12.07

